

التكليف على الكلام على اسما لما يفرضه ترتيب الفرائض وانت لساني
كما يقتضيه التناول فانظر الى هذه التسمية اي فقيه الزرق
بالجمع والتزوير بالتحديد والوحدة بالكثرة والسوم بالضيف والني
بالاجاب وترتيب الفرائض ترتيب النوافل والوجوه بالصادر من عيسى
الذي هو روح المصورة والاعية حقيقة ما انطقها وادقها لالتقاء
على الجمعية الكلية ويصح بعض الشارحين التسمية بالثبوت فعمله من
العلم الا بالثبوت المتوسطة بثلاث فعاظ وقال التسمية بالثبوت تصح
والبحر ان الاولي بالجم بالتصحيح عليها اولى كمن وهذه الكلمة
صححت في نسخة المذرة على النبي رضي الله عنه بالثبوت المثلثة
في بين الامر المأمور به بقوله عبد النبي والاسم الجامع لجميع الاسماء
لاختلاف العباد في العبادات فكل وجهة من تلك الاسماء
هو موطنها واختلاف الشرايع اي الطرق الموصلة المسلموك ثم فان
كل طريق شرعية وان كان الكمال داخل تحت شريعة واحدة وحال الشرايع
على الشرايع المختلفة التي للانبياء بخلافه ان عيسى عليه السلام المأمور
امر الال بالعبادة على شريعتهم خاصة ويجوز اسما خاصا دون اسم آخر
بالاسم الجامع لكل اي لكل الاسماء ولكل العباد والمشاريع ثم قال
عيسى عليه السلام تفصيله اي للاسم الذي ورد في ومعلوم ان شريعة
اي تسمية الاسم الذي يوجد ما في ترتيبه ليست هي شريعة في وجود
اخر لان لكل موجود خصوصية ليست لسائر الموجودات
تطلب اسما خاصا يميزه فلهذا لك فصل بالفتش يد بها جمل في الاسم الله
بقوله في ترتيبه بالثبوت كناية عن التكليف والكتابة المختص
ببني الخاطئين فان في تفصيل المصاف في المصاف تفصيل المضاف
ويجوز ان يكون فصل بالتخفيف اي فصل بعض الاسماء عن بعض
ثم اعاد رضي الله عنه قوله الاما امر النبي به لبيان ما يتعلق عقاب عبودية
فان ثبت عيسى عليه السلام نفسه ما قولنا ثانيا بعد ما فاعا ان اوليت
عليه انما ثبت مأمورا به او لم يثبت نفسه المأمور من هذه العينة في
عبودية انما يكون من بني الامم يتصور منه الاقناع الذي هو العبودية

المراد

والتف

والا لرفع الامتنان ولما كان الامر في الحال الشان الذي يتصف به
اهل المراتب ليس عليهم وتصرفون به حكم الحرف اي سبب ان المراتب
تتم به عليهم وتقسيم ذلك بتصنيف كل من ظهر في مرتبة ما حكاه
وخلصا كانا او خلافا عما تعهدت حقيقة تلك المراتب من الاحوال
والاحكام فمنه المأمور اي المأمور به المأمور به المأمور به المأمور به
لما هو الا بغيره وذلك اذا كان المأمور به مأمورا بالامر الاجباري
فقط والاجباري والاجباري معا واما اذا كان مأمورا بالامر الاجباري
فقط فليس مأمورا بالحقيقة وهذا بالحقيقة لهذا اذا كان المأمور به
العبد واما مورية الحق سبحانه في ما يتحقق اذا كان دعاء العبد بلسان
الاستعداد فقط اورد مع القول في المالم المأمور بلسان القول
فقط فليس مأمورا بالحقيقة ومنه التمرير التمرير الامر في ما حكم
يد وفي كل امر وهو الحكم على المأمور واخفاذه فبه تحقيق الحق
سبحانه قول الاجباري دا والجم بامع الاجباري التمرير المصلح هو المأمور بالحكم
حقيقه والعبد للكل هو المأمور ونقول للعبد بلسان الاستعداد
سواء تارتبه للسان ام لا ارتبه في قوله المأمور بلسان
اي الذي يطلبه الحق من العبد باسمه وهو الاقناع وهو بغير ما يطلب
العبد من الحق باسم اي دعائه فان العبد ايضا فيصده بامع الاجابة
التي هي الاقناع من الحق فطلب كل من المأمور والعبد باسم هو الاقناع
ولقد اي للكون مرتبة كل من المأمور والامر لهما حكم يظهر في اصحابها
او يكون مطلوب كل واحد من الحق والخلق فعوالا بغيره كان دعاء
حقيقي مما بالكل امر حقيقة مطاعا فلا بد من حصول الاجابة وان
تأخر التقدير ان شرط وجود مانع مما يتأخر ويقامه بعض الموقوفين
عن الاجابة والطاعة من اذن في مقام التكليف مخالفا باقائه الاطلاق
مثلا في صير في وقت الثبوتات منها فرفقوا عن الامثال وصير في وقت
اخر لكان منكم من ذلك الامتنان ان يكون الامر الاجباري وقام على
بدن الاجابة في الوقت المأمور به ولو كان تأخير الامتنان الفصل
ولقد تقبلوا اذا كان بالفتنة والفتيان ثم قال اكتب عليهم ولم يتطابق

ويتقاعد